



محلي

20 شباط 2014

- 1
- التعليقات

[طباعة المقالة](#)

[طباعة المقالة](#)



أكد المعارض مروان حجوة الرفاعي رئيس لجنة العضوية وعضو اللجنة القانونية بالائتلاف إن المجلس الوطني لا يزال كتلة من الائتلاف، وذلك "وفق النظام الأساسي للائتلاف المادة 3 منه الفقرة أولاً: المجلس الوطني السوري ممثل بـ 22 عضواً".

وكان المجلس الوطني أعلن انسحابه احتجاجاً على مشاركة الائتلاف في مؤتمر جنيف 2 الذي انتهت جولته الثانية دون إحراز أي تقدم في المفاوضات بين المعارضة ونظام الأسد.

وقال الرفاعي رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني في كتاب رفعه إلى رئاسة الائتلاف حصلت "زمان الوصل" عليه "إن الخطاب جليلاً ويحتاج إلى كل جهد مخلص وصادق من أعضاء الائتلاف ممثلي القوى السياسية للمعارضة وقوى الثورة من أجل الحفاظ على بنيته وكيانه كونه الممثل الشرعي للثورة السورية وقد حظي باعتراف دولي ومن أجل العمل وفق ثوابت ومحددات الثورة في سبيل تحقيق أهداف ثورة الحرية والكرامة السورية وإسقاط رأس النظام وتفكيك أجهزته الأمنية لتهيئة أسباب إقامة دولة المواطنة والعدل والقانون".

وأضاف "إنني وبصفتي مدير المكتب القانوني في المجلس الوطني أبلغ رئاسة الائتلاف بأن المجلس الوطني لا يزال أحد مكونات الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية".

وفي مايلي نص الكتاب المرفوع لرئاسة الائتلاف:

"السيد رئيس الائتلاف ونوابه المحترمين :

السيد الأمين العام المحترم :

الزميلات والزملاء المحترمين :

تحية الحق والعدل

بتاريخ 7/ 8 شباط 2014 انعقد وبدعوة من رئيس المجلس الوطني اجتماع لرؤساء كتل المجلس المؤسسة بناء على اقتراح المكتب القانوني.

وجاء في نص الدعوة (وسيكون جدول الأعمال محدداً لبحث آخر التطورات والمجريات، إضافة إلى الرؤى والمقترحات لمعالجة الانعكاسات الأخيرة في إطار المجلس والائتلاف، بدلالة الحرص على وحدة المجلس واستمراره على خطه السياسي ومواقفه الوطنية المستقلة، ودعم الثورة وأهدافها وتوفير أقصى دعم ممكن لحمايتها. خاصة وأن المجلس أنشئ لهذا الغرض وبقي مخلصاً لهذه الغاية.)

و في نهاية الاجتماع تم الاتفاق بين مكونات المجلس الوطني على بقاء المجلس ممثلاً بأعضائه في الائتلاف وتم تكليف السيد فاروق طيفور بصفته نائب رئيس المجلس الوطني و بصفته نائب رئيس الائتلاف أن يبلغ الهيئة الرئاسية والسياسية في الائتلاف بذلك .

وقد قمت بصفتي مدير المكتب القانوني في المجلس الوطني بالاتصال بالأمين العام للائتلاف بتاريخ 9 / 2 / 2014 د . بدر جاموس وأبلغته بما تم التوافق والتوصل إليه من نتائج في اجتماع المجلس الوطني .

وعليه فإن المجلس الوطني لا يزال ووفق النظام الأساسي للائتلاف المادة 3 منه الفقرة أولاً : المجلس الوطني السوري ممثلاً ب 22 عضواً.

مع العلم بأن المجلس الوطني كان له 22 عضواً من أصل 67 مجمل الأعضاء في الائتلاف حين تشكيله ولم تكن كتل المجلس هي الممثلة في الائتلاف بل المجلس الوطني ككيان من خلال ممثليه الذين تم تسميتهم وبحق له استبدالهم بأخرين من المجلس الوطني كون المجلس يتألف من (24 مكوناً سياسياً و 32 مكوناً من الحراك الثوري) .

الزميلات والزملاء المحترمين :

جاء في القرار الصادر عن الهيئة السياسية ما يلي:

"بناء على المادة 21 من النظام الأساسي للائتلاف والتي حددت مهامات

الهيئة السياسية، والتي من صلاحياتها اتخاذ القرارات السياسية بين دورتين

من دورات الهيئة العامة".

نجد أن الهيئة السياسية تجاوزت المهام المناطة بها في النظام الأساسي وفق ما حدد لها من مهام سياسية.

وتعدت على صلاحيات لجنة العضوية المنصوص عليها في النظام الأساسي والمنتخبة أصولاً، والتي لا تزال تمارس مهامها حتى تاريخ انعقاد آخر اجتماع للهيئة ولم تنته مدة ولايتها بعد.

وعليه فإن قرارات الهيئة السياسية المتخذة بشأن تنظيم شؤون العضوية تصلح لأن تكون مقترحة مقدماً للجنة العضوية بالائتلاف وهي بدورها تقدم مقترحاتها وتوصياتها لتضعها بين يدي الهيئة العامة للائتلاف لتتخذ القرار المناسب.

بالإضافة فإنه لا يجوز للهيئة السياسية إدخال كتل سياسية جديدة للائتلاف إلا وفق ما نصت عليه مواد النظام الأساسي وبموافقة ثلثي أعضاء الهيئة العامة للائتلاف وبناء على توصية لجنة العضوية وفق الفقرة الأخيرة نص المادة 3 منه.

الزميلات والزملاء المحترمين:

الوطن بحاجة لجهد الجميع وليس لإقصاء الآخر، أكرّر وللتذكير على من تولى منصب قيادي عليه أن يقود ويشترك الآخرين لا أن يقود منفرداً أو أن يقود ويقصي الآخرين.

وحيث إن الخطب جللٌ ويحتاج إلى كل جهد مخلص وصادق من أعضاء الائتلاف ممثلي القوى السياسية للمعارضة وقوى الثورة من أجل الحفاظ على بنيته وكيانه كونه الممثل الشرعي للثورة السورية وقد حظي باعتراف دولي و من أجل العمل وفق ثوابت ومحددات الثورة في سبيل تحقيق أهداف ثورة الحرية والكرامة السورية وإسقاط رأس النظام وتفكيك أجهزته الأمنية لتهيئة أسباب إقامة دولة المواطنة والعدل والقانون.

وعليه إنني وبصفتي مدير المكتب القانوني في المجلس الوطني أبلغ رئاسة الائتلاف بأن المجلس الوطني لا يزال أحد مكونات الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

رئيس المكتب القانوني بالمجلس الوطني

رئيس لجنة العضوية عضو اللجنة القانونية بالائتلاف

مروان حجّو الرفاعي"

زمان الوصل

(63). هل أعجبك المقالة (70).

الوسوم



الشيخ وليد العمري

2014-02-21

لماذا الانسحاب ايها المجلس الوطني الست ممثلا حبرا على ورق كغيرك من باقي الممثلين وكتمثيلي أنا ايضا من بالشارع الان يدعى الولاء للمجلس او للائتلاف او لهئية التنسيق او لجبهة الخلاص او لايه جبهة كانت نحن بالائتلاف لانملك حتى مرتبا او قرار نفسنا ومطالب الثورة اكبر من الائتلاف و اكبر من بشار الاسد و اكبر من كل المسلحين داعش و ابو الفضل العباس فر اللذين يحملون البنادق من خنادقهم واصبحوا متسولين امام الفنادق والسفارات ينشدون امارات او لجوء لدولة اوربيةة والافضل ان تكون السويد هل الثورة السورية حكر على احد دون احد من يحمل جوتز سفر اجنبي لايتمثل الثورة السورية من يعمل خارج نطاق المعقول ويبقى رهينة للقوى المسلحة لايتسحق ان يكون ممثلا للثورة السورية لان الثورة السورية تريد رجال حسم يتقنون الحرب والسلم والخطاب الخشبي صار متهالك هناك شعب يذبح وفتاة تصرخ وشبيح ومرتر تزق بدورنا يردح اقول هذا الكلام لكم ولا امزح ان كنتم قادرين على تحريك المياه الراكدة فمرحبا بكم ويدي لكم ممدودة اما اذ اكنتم تريدون فقط ليقولوا فلان قال واستمال فليامن عقول الرجال هذا كان بشار اولى به منه يملك كل فضائيات العلم وتعلم المرواغة والكذب والقفز على الحبال منذ الولادة وكان الحكم برقيته قلادة انصحكم لاتجعلوا منه من الثورة حصا طروادة وتسبي زينب وسعاد وغادة ويقتل حمزة وعمر وعلي وبني معروف وخلف وشحادة صارت لذكم المعارضة عادة وانتم صرتم للثورة وتدقق الثوار سداة والسلام عليكم.

التعليقات (1)

تعليقات حول الموضوع

لإرسال تعليق،الرجاء تعبئة الحقول التالية

*يستخدم لمنع الارسال الآلي